Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIline ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التمايز الضريبي واثره في الحد من تمركز الاستثمار الخاص في المغرب

رسل ثامر عبد الله

إشراف م. د. محمد امين فاضل

جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد

Tax differentiation and its impact on reducing the concentration of private investment in Morocco

Rusul Thamir Abdullah
Supervised byLec.Dr. Mohammed Ameen Fadhil
University of Baghdad/ College of Administration and Economics
Department of Economics

ملخص البحث

هدف البحث الى دراسة التمايز الضريبي واثره في الحد من تمركز الاستثمار الخاص في المغرب, حيث يتكون البحث من مبحثين, يتناول المبحث الاول ماهية التمايز الضريبي والاستثمار الخاص والعلاقة بينهما, ثم المبحث الثاني يتناول التجربة المغربية في تمركز الاستثمار الخاص بين الجهات المغربية ثم اثر التمايز الضريبي في الحد من تمركزه في جهات محددة دون الاخرى. الكلمات المفتاحية: التمايز الضريبي, الاستثمار الخاص, التمركز الاستثماري

Abstract

This research the impact of tax differentiation on directing private investments and achieving spatial balance, focusing on the Moroccan experience. The study concludes that tax differentiation-through incentives and exemptions-plays a key role in reducing investment concentration in major centers, stimulating less-developed regions, and promoting comprehensive sustainable development. Keywords: Tax Differentiation, Private, Investment, Investment Concentration

المقدمة

يعد الاقتصاد المغربي من الاقتصادات الصاعدة التي بذلت جهودا متواصلة ولاسيما في السنوات الاخيرة لتعزيز النمو وتنويع مصادرة، وبالاستناد بشكل كبير على الاستثمار الخاص كرافعة اساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، إلا ان الاستثمار لم يتوزع بشكل متساوي او متوازن بين مختلف الجهات المغربية اذ تركز في جهات محددة وذلك لما تتمتع به تلك المدن من بنى تحتية متقدمة وفي المقابل ضعف جذب الاستثمار في المناطق الاقل نموا، الامر الذي ساهم في بروز تفاوت مجالي ملحوظ، وفي ظل هذه الاختلالات سعت الدولة الى معالجة التمركز الاستثماري عبر تبني اصلاحات موجهة ومنها ميثاق الاستثمار الجديد، الذي يهدف الى دعم وتحفيز الاستثمار في الجهات الاقل جذبا للاستثمار عبر الحوافز الترابية والمالية وبالشكل الذي يساهم في توزيع الاستثمار بشكل متوازن وتقليصا للفوارق بين مختلف المدن المغربية.

اولا: اسباب اختيار الموضوع

١. **الاهمية الاقتصادية للمتغيرات:** اذ يعد التمايز الضريبي من السياسات الضريبية الحديثة التي تؤدي الى التأثير في توجيه رأس المال الخاص صوب الجهات الاقل نموا.

٢. **مواكبة التجربة المغربية:** تم اختيار التجربة المغربية لمعرفة الخطوات التي اتبعتها المملكة المغربية للحد من تمركز الاستثمار في بعض الجهات دون غيرها, ولاسيما فيما يتعلق في تحديث منظومتها الضريبية.

ثانيا: مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث, من ان الاستثمارات الخاص لا تتوزع بعدالة وانما تتمركز في مدن محددة, بينما تعاني المدن الاخرى من التهميش, وهنا يأتي التساؤل:

هل يستطيع التمايز الضريبي حل مشكلة التمركز الاستثماري؟

ثالثا: اهداف البحث

١.تأصيل الاطار المفاهيمي: التعرف على المفاهيم الاقتصادية لكل من التمايز الضريبي وتمركز الاستثمار الخاص.

٢.تحليل آليات التأثير: اي الكيفية التي تساهم بها الادوات الضريبية التفاضلية كمثل الحوافز والاعفاءات الضريبية في اعادة توجيه بوصلة المستثمرين من المركز الى صوب الاطراف.

رابعا: منهجية البحث

اعتمد البحث في منهجيته على المنهج الاستنباطي وبالاستناد على الاسلوب الوصفي التحليلي.

المبحث الاول ماهية التمايز الضريبي والاستثمار الخاص والعلاقة بينهما

المطلب الاول : التمايز الضريبي (المفهوم, والانواع)

اولا: مفهوم التمايز الضريبي واهميته:

يشير التمايز الضريبي الى اتباع سياسة جبائية تفاضلية بين مختلف المجالات الترابية، اي انها سياسة تقوم على منح الامتيازات الضريبية بشكل متفاوت استنادا الى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، ويهدف هذا التوجه الى تقليص التفاوت بين الجهات وتحقيق العدالة المجالية، وتشجيع توجيه الاستثمار صوب الجهات الاقل جاذبية، (المجلس الاقتصادي والاجتماعي،٢٠١٢:٥٥).

تأسيسا على ذلك، يعتبر هذا التوجه من السياسات الهادفة التي ترنو الى اعادة توزيع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن داخل المملكة المغربية.

وفيما يتعلق بأهميته, برزت اهمية التمايز الضريبي في المعاملة الاقتصادية منذ القدم, اذ تكشف التشريعات الاقتصادية القديمة ومنها شريعة حمورابي ادراكا مبكرا لاختلاف العبء الضريبي تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي واختلاف الطبقات الاجتماعية, حيث كان المجتمع حينها مقسما الى عدة فئات وهم (الاحرار, الكهنة, الحرفيين, العبيد)، وكل طبقة تخضع لمعدل ضريبة معين الى جانب الامتيازات الضريبية التي تتمتع بها بعض الطبقات دون غيرها, الى جانب الاعفاءات التي تمنح لطبقة الاحرار والكهنة وفي المقابل يتم فرض ضريبة السخرة (القيام بأداء اعمال اجبارية لصالح الدولة بدلا من الدفع النقدي)على الطبقات الادنى (باقر,٢٠١٢).**تأسيسا على ذلك**, ان التمايز الضريبي لا يعد مجرد اداة مالية تم استخدامها في العصور القديمة وانما اداة تستخدم لتحقيق العديد من الاغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيا: انواع التمايز الضريبي

١. التمايز النوعي للضريبة

ويصنف الى صنفين وهما كالآتي:

أ. الضرائب المباشرة: ويقصد بالمباشرة هي التي تكون بشكل مباشر على الدخل او الثروة, ويقع عبئها على الفرد الذي فرضت عليه الضريبة وتكون حصيلتها ثابتة لأنها تطبق على الدخل والثروة اللذان يتميزا بالاستقرار نسبيا, وتعتبر من الضرائب الاكثر عدالة لأنها تفرض حسب مقدرة الافراد المالية وهي من الضرائب الاقل مرونة وفي الكثير من الاحيان يتم استخدامها لأغراض اقتصادية واجتماعية, اهمها الحد من استهلاك السلع الضارة كمثل التبغ والمشروبات الكحولية, عن طريق رفع نسبة الضرائب عليها بينما تخفيض النسبة الضريبية على السلع المرغوب في استهلاكها, (مشكور والحلو,٢٠١٦:١٩٣).

ب. الضرائب غير المباشرة: ويتم فرضها بصورة غير مباشرة على الدخل والثروة, مع امكانية نقل جزء منها او بكاملها الى وعاء اخر او شخص اخر غير الذي فرضت عليه, وان حصيلتها تكون غير ثابته وذلك لأنها تعتمد على افعال وتصرفات الافراد والتي تتصف بكونها متقلبة, وتتميز بكونها ضرائب مرنه, (عمارة,٢٠٢٦:٧٠).

٢: التمايز الجغرافي للضريبة

ويقصد به التباين في الانظمة الضريبية بين الرقع الجغرافية المختلفة, سواء داخل الدولة او بين الدول, ويحدث هذا التمايز على اثر تباين الغايات الاقتصادية لكل منطقة وذلك استنادا للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية,(Agrawal,2012:3)ويصنف التمايز الجغرافي للضريبة الى الآتي:

أ. التمايز التنموي جغرافيا: ويشير الى تقديم الاعفاءات الضريبية بشكل جزئي او كامل في بعض المناطق لمختلف الدول وذلك لغرض احداث التنمية في الرقع الجغرافية المتخلفة اقتصاديا, وجذب الاستثمارات الاجنبية, وهنا لابد من الاشارة الى بعض الدول التي تستخدم التمايز الجغرافي ومنها الصين, تمتلك العديد من المناطق الاقتصادية التي تخفض او تعفى فيها الضرائب كمثل SEZ, وفي مصر وايرلندا والعديد من البلدان الاخرى.(Farole & Akinci, 2011:21).

ب. التمايز المالي جغرافيا: يدل على التمايز في العبء الضريبي بين المناطق, اي ان العبء يكون بشكل غير متكافئ ويختلف باختلاف المناطق داخل الدولة, مثلا تكون المعدلات الضريبية مرتفعة نسبيا في المدن التي تكون نشطة اقتصاديا, بينما تنخفض الضرائب في المدن المتخلفة اقتصاديا او التي يكون فيها النشاط الاقتصادي ضعيف,(Albouy,2009: 636-637).

٣: التمايز القطاعي للضريبة

يشير الى الاختلاف في المعاملة الضريبية بين القطاعات, ويبرز ذلك الاختلاف من خلال رفع المعدلات الضريبية نسبيا على بعض القطاعات وتقديم الاعفاءات او الحوافز الضريبية للبعض الآخر, بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية, ومنها الحد من الاثار السلبية لبعض القطاعات وتشجيع الاستثمار في البعض الاخر.(Gomes et al ,2018:511).

ويصنف التمايز القطاعي للضريبة الى الاتي:

أ. تمايز تفضيلي للقطاعات: ينص على قيام الحكومة بتقديم الاعفاءات والحوافز الضريبية لبعض القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق اهداف جمه ومنها تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي, وقد تكون الحوافز الضريبية الاداة او الوسيلة لتعزيز الانتاجية والنمو الاقتصادي السريع للبلدان, مثل ماليزيا وسنغافورة وتايوان,(Forstater,2017).

وهنا لابد من الاشارة ان بعض الحكومات اقدمت على منح الحوافز والاعفاءات لمنشآت الطاقة المتجددة, ففي جنوب افريقيا تحصل الشركات الصديقة للبيئة على خصم ٥٠٪ من تكاليف الانتاج للسنه الاولى و٣٠٪ من السنه الثانية و٢٠٪ في السنه الثالثة, بغرض حماية البيئة والتحول نحو اقتصاد مستدام,(International Energy Agency,2024:2).

ب. تمايز تقييدي للقطاعات: ينص على قيام الحكومة بوضع قيود ضريبية وفرض الضرائب بمعدلات مرتفعة, على بعض القطاعات بغرض ضبط سلوكها الاقتصادي او الحد من نشاطها, وتقوم الحكومة بمثل هذه القيود على المشروبات الكحولية والتبغ بغية تحقيق اهداف صحية,(Wright et al.,2017:1).الى جانب فرض ضرائب بيئية مرتفعة على الصناعات الثقيلة لما لها من اثار بيئية ضارة, وان فرض مثل تلك الضرائب ستحد من التلوث البيئية, (Adam et al.,2022:237).

تأسيسا على ذلك, ان تقديم الاعفاءات او الحوافز الضريبية لبعض القطاعات وتطبيق ممارسة تقييدية على البعض الاخر لا يعتبر مجرد تمايز قطاعي للضريبة, وانما هو في الاساس تمايز قانوني لان الاعفاءات والحوافز والسياسة التقييدية تستند الى قانون وبموجبة يتم التمايز في المعاملة الضريبية للقطاعات الاقتصادية بغية تحقيق العديد من الاهداف.

٤: الائتمان الضريبي

يشير الى مبلغ من المال يتم خصمة بشكل مباشر من الضريبة المستحقة على الشركة او الفرد اي هو تخفيض من مقدار الضريبة التي يجب دفعها للدولة, بغض النظر عن الدخل او معدل الضريبة,(ابراهيم,٢٠١٩:٤)ويعد الائتمان الضريبي اداة من ادوات الحوافز الاستثمارية التي تستخدمها الدولة بغية تحقيق اهداف اقتصادية معينة, ويتم منحه عادة للمستثمر الذي يستثمر في قطاعات او مناطق محددة, ويتم تحديد الائتمان كنسبة مئوية ثابتة من النفقات الرأسمالية الاولية, يقوم الائتمان الضريبي بتخفيض الضرائب المستحقة بدلا من الدخل الخاضع للضريبة,(Celani et al.,2022:28).

تأسيسا على ذلك, يدل الائتمان الضريبي على انه نوع من انواع التمايز الضريبي وذلك لأنه يسمح للدولة بتقليل الضرائب على بعض الانشطة او الفئات دون غيرها, وهذا يشير الى ان الضرائب ليست موحده على الجميع وانما متباينة.

٥: التمايز السلعي

يعتبر التمايز السلعي هو احد انواع التمايز الضريبي ويشير الى قيام الدولة بتطبيق معاملة ضريبية مختلفة تبعا لاختلاف نوع السلعة ويتم ذلك من خلال فرض معدلات ضريبية متمايزة او منح حوافز واعفاءات لسلع معينة بغية توجيه السلوك الاقتصادي للأفراد, حيث قامت العديد من الدول بتطبيق ضرائب انتقائية على السلع الضارة بالصحة ومنها التبغ والمشروبات الكحولية والوقود, بينما تعفى السلع الاساسية او الصديقة للبيئة, الامر الذي يعكس تمايزا ضريبيا ينعكس على طبيعة السلعة, (OECD,2024:9).

المطلب الثاني: الاستثمار الخاص (المفهوم والانواع)

اولا: الاستثمار الخاص وأهميته

يعتبر الاستثمار الخاص احد الركائز الاساسية للنشاط الاقتصادي, وذلك لما يقوم به من دور فعال في زيادة الطاقة الانتاجية وخلق فرص العمل, كما يسهم في تعزيز الابتكار من خلال نقل التكنولوجيا وبالتالي يدعم ويعزز النمو الاقتصادي.انطلاقا من ذلك, يعرف الاستثمار الخاص هو توظيف رأس المال من قبل الافراد او الشركات على الاصول والسلع الرأسمالية لغرض تحقيق عائد او ربح في المستقبل, (سيغل,٢٠٢٠:٢٨١). كما يعرف من وجهة نظر الاقتصادي "كينز" (هو قيمة الانتاج الجاري للسلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف الى المخزون من السلع النهائية, او هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع كالمباني والمعدات من السلع), (الحسناوي,١٩٩٥:٢٥٦).

تأسيسا على ما تقدم, فأن السؤال الذي يطرح هنا ما هو الفرق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص؟ يختلف الاستثمار العام عن الاستثمار الخاص من حيث الاهداف والجهة المستثمرة, حيث يهدف الاول الى تحقيق اهداف اجتماعية وتنموية بغض النظر عن الربح, بينما يسعى الثاني الى تحقيق اقصى ربح ممكن.علاوة على ذلك, يصنف الاستثمار الخاص الى صنفين على انه محلي وقد يكون اجنبيا, ويكون الاستثمار المحلي داخل الحدود الاقليمية للدولة ويأتي بعدة اشكال ومنها الآتي,(آل شبيب,٢٠٠٩:٤٧):

١. الاستثمار في الاسهم والسندات, اي الاوراق المالية.
٢. الاستثمار في تطوير رأس المال الثابت.
٣. الاستثمار في تطوير المخزون السلعي.
٤. الاستثمار لدعم فائض الصادرات.

اما الاستثمار الاجنبي هو توجيه المدخرات المحلية للاستثمار خارج الحدود الاقليمية للدولة ويكون على نوعين, الاستثمار الاجنبي المباشر هو تملك وشراء اصول خارجية في شركات عاملة او المساهمة فيها وتمارسه غالبا الشركات الاجنبية متعددة الجنسية التي تهدف لتوسيع نشاطها دوليا, اما النوع الثاني الاستثمار الاجنبي غير المباشر ويكون عن طريق شراء اوراق مالية كمثل الاسهم والسندات التي تصدرها مؤسسة اجنبية اخرى لغرض تحقيق الارباح من خلال المضاربة في سوق الدولة المضيفة, (صالح,٢٠٢٢:١٠).

وتتلخص اهمية الاستثمار الخاص في ان الاستثمار الخاص يعد مفتاح الازدهار الاقتصادي لكل دولة, لأنه لا يقتصر على ضخ رؤوس الاموال وانما يمتد ليكون وسيلة لنقل التكنولوجيا المتقدمة ونشر الممارسات الادارية المبتكرة, الامر الذي ساهم في تطوير مهارات القوى العاملة المحلية مما اسفر عن رفع القيمة النوعية لرأس المال البشري في الدولة, اضافة الى دوره الفعال في امتصاص البطالة عن طريق خلق فرص عمل حقيقية ومنتجة مما يجعله الاداة الاكثر فاعلية في سياسات مكافحة الفقر, (Ababio et al.,2022:٤)ويتفوق الاستثمار الخاص عن الاستثمار العام في كفاءة التخصيص والانتاجية ويتجلى ذلك في قدرته العالية على التخصيص الامثل للموارد مستندا الى آليات السوق التنافسية ومعايير الربحية الصارمة مما يجعله وسيلة فعالة لتقليص الهدر المالي وتجاوز العقبات المرتبطة بالثغرات الادارية التي قد تبرز في المشاريع الحكومية(IMF,2018:59). ويبرز دور الاستثمار الخاص في كفاءة تخصيص الموارد بصورة واضحة في النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار الكلي, وخاصة النموذج المسمى(جورجنسون) حيث تبرز اهميته في كونه المحرك الذي يهدف لتحقيق رصيد راس المال الامثل, وبناء على ما تطرحه هذه النظرية, فأن قرار المستثمر الخاص في تخصيص الموارد يعتمد على موازنة متقنة بين تكلفة استخدام رأس المال وبين الانتاجية الحدية لرأس المال, ويعمل الاستثمار الخاص كآلية لتصحيح الفجوات الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق استجابة المنشآت الخاصة بمرونة عالية للتغيرات التي تحدث في السياسات الاقتصادية واسعار الفائدة لتعديل خططها الاستثمارية بالشكل الذي يضمن استمرارية النمو الاقتصادي, سعيا الى تعظيم القيمة الرأسمالية للمنشأة, (Girardi,2021:7).

ثانيا: انواع الاستثمار الخاص

١.**حسب الملكية:** يصنف الاستثمار وفقا لهيكل الملكية الى صنفين رئيسيين وهما, المشروعات الفردية التي تكون مملوكة من قبل فرد واحد, ويتولى المالك مهمة التنظيم ويتحمل كافة الالتزامات ويكون المسؤول عن اي ديون للمشروع, حيث تمتد المسؤولية الى امواله الخاصة خارج المشروع, اما الصنف الثاني الشركات, عبارة عن عقد قانوني بين عدة اشخاص يسهم كل منهم بحصة سواء بالإدارة او رأس المال, (عذافه:٢٠١٨,٤١).

٢.حسب الطبيعة: حيث تصنف الاستثمارات الى صنفين وهما, استثمار حقيقي (مادي) يتمثل في توجيه الاموال صوب الاصول الانتاجية الملموسة مثل المصانع والمشاريع الخدمية والمكائن, اما الصنف الآخر الاستثمار المالي هو ذلك الاستثمار الذي ينحصر في شراء وبيع الاوراق المالية كالسندات والاسهم وشهادات الايداع.. الخ, (Shpinev,2021:70-71).

٣.حسب المدة: وتصنف الاستثمارات حسب المدة الى ثلاث اصناف, تتمثل في الآتي,(بضياف,٢٠١٩:٨):

أ. استثمار قصير الاجل: غالبا ما تكون استثمارات مالية وتتم عن طريق شراء اصول مالية مختلفة, او ايداع الاموال لدى البنوك لغرض تحقيق العوائد, وان مدة هذه الاستثمارات لا تزيد عن سنة.

ب. استثمار متوسط الاجل: وتكون المدة في هذا النوع من الاستثمار ما بين السنة الى خمس سنوات, ويتم عن طريق تشغيل الاصول المالية او استئجارها.

ج. استثمار طويل الاجل: حيث تتراوح مدة توظيف الاموال من خمس سنوات الى ١٥ سنة او اكثر, اي الاستثمار في الاصول الرأسمالية الثابتة مثل اقتناء المباني والآلات.

٤.حسب العائد: تتباين الاستثمارات حسب العائد على رأس المال, والتي تعتمد على طبيعة عمل الشركة وحجم رأس المال وتبوب الاستثمارات بموجب هذا المعيار الى الآتي, (طوقان,٢٠١٨:٢١):

أ. استثمارات قليلة العائد

ب. استثمارات متوسطة العائد

ج. استثمارات كبيرة العائد

٥.حسب النشاط الاقتصادي: ويصنف الاستثمار حسب هذا المعيار الى الآتي (المغربي, ٢٠١٨: ١٤٩-١٥٠):

أ. الاستثمار التجاري: والذي يقوم على المتاجرة بالسلع والخدمات, وهذا النوع من الاستثمار واسع الانتشار في كل المجتمعات استنادا الى دوره الفعال في تسهيل عملية التبادل بين مختلف الانشطة.

ب. الاستثمار الصناعي: ويتمثل في المنشآت التي تعمل على تحويل المواد الاولية الى سلع مختلفة توجه للاستهلاك.

ج. الاستثمار الزراعي: ويتمثل في المنشآت التي يتمحور نشاطها صوب زراعة الارض, وينطوي هذا النوع من الاستثمار على درجة عالية من المخاطر مع انخفاض معدل العائد نتيجة ارتباطه بالظروف الجوية.

د. الاستثمار الخدمي: والذي يتمثل في تقديم مختلف الخدمات للأفراد كمثل النقل, الكهرباء, الخدمات المالية ... الخ.

المطلب الثالث: العلاقة بين التمايز الضريبي والاستثمار الخاص

اولا: الحوافز والاعفاءات الضريبية وانعكاساتها على الاستثمار الخاص

١ :مفهوم الحوافز والاعفاءات الضريبية وانعكاساتها على الاستثمار الخاص

تعد الحوافز الضريبية من ادوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتحقيق جملة من الاهداف, وتتداخل الحوافز الضريبية بأصناف متعددة من الضرائب سواء مباشرة مثل (الاعفاء من ضريبة الارباح الصناعية والتجارية والضريبة على شركات الاموال, اضافة الى ضريبة المهن غير التجارية), او غير مباشرة كمثل الاعفاءات النهائية او المؤقتة, وقد يكون الاعفاء بشكل جزئي من الضرائب والرسوم الجمركية على الآلات والمعدات او المواد الاولية, يرى المؤيدين يمكن للحوافز الضريبية ان تلعب دورا ايجابيا يتمثل في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز الاستثمار داخل الدولة, بينما يرى البعض الآخر, ان الحوافز الضريبية لا تشكل حافزا فعالا يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية بسبب ضآلة الارباح التي يحرزها في السنوات الاولى من عمر المشروع, (شروق واحمد,٢٠١٧:٥٢٠) اما الاعفاءات الضريبية فهي نوعا من انواع الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة للأفراد او الشركات او لقطاعات معينة بقصد اعفاءهم من دفع الضريبة وقد يكون الاعفاء جزئي او كلي, وتستخدم الاعفاءات الضريبية للحد من سلوك معين او تشجيع سلوك اخر, كمثل استخدامها للحد من التلوث البيئي الذي تسببه بعض الشركات بدلا من تنفيذ الغرامات والضرائب البيئية من اجل حماية البيئة, اي تعفى الشركات التي تعتمد على مصادر الطاقة الصديقة للبيئة بينما تفرض معدلات ضريبية مرتفعة على الشركات التي لا تستخدمها, (Abboud,2024:227).

وتتجسد اهم الانعكاسات الايجابية للحوافز والاعفاءات الضريبية على الاستثمار الخاص في الآتي:

أ. التوسع الاقتصادي ونمو الاستثمار: عند تصميم الحوافز والاعفاءات الضريبية بشكل مدروس وموجة فان ذلك يجعلها اداةٍ فعالة في جذب الاستثمار الخاص ودعم النمو الاقتصادي عبر ما تؤديه من خفض العبء الضريبي على المشاريع اي خفض تكلفة رأس المال وبالتالي تشجيع

المستثمرين على الاستثمار ومن ثم تحقيق التوسع الاقتصادي ولاسيما عندما توجه تلك الحوافز صوب تنمية القطاعات الاقل نموا, (Pecho :٧ et al.,2024).

ب. تعزيز الابتكار التكنولوجي: في سياق العولمة ومع الاستمرار في تغير الاقتصاد العالمي وتنامي التكنلوجيا بوتيرة متسارعة, اعتمدت العديد من الدول على استخدام الحوافز الضريبية لغرض تعزيز الابتكار التكنولوجي عبر تشجيع الاستثمار في قطاعات عالية التقنية من خلال خفض العبء الضريبي على الشركات الامر الذي ساهم في زيادة اموال الشركات للاستثمار في انشطة البحث والتطوير ولا سيما المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء والبيئية الى حد ما, (Peng et al.,2024:184).

ج. انماء المناطق الاقل تطورا: تهدف الحوافز الضريبية وخاصة في الدول النامية الى استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية صوب المناطق النائية او الاقل تطورا, الامر الذي يساهم في تحفيز التنمية الاقليمية الى جانب تقليل الفجوة التنموية بين المناطق (Pecho et al.,2024:19). تأسيسا على ما تقدم, تساهم الحوافز والاعفاءات الضريبية في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويتحقق ذلك عن طريق زيادة جذب الاستثمارات مقارنة مع الدول الاخرى, الامر الذي ينعكس ايجابا على المؤشرات التنافسية.

وتتجسد الانعكاسات السلبية للحوافز والاعفاءات الضريبية على الاستثمار الخاص في الآتي:

أ. انحراف بوصلة الاستثمار: ان الافراط في منح الحوافز والاعفاءات الضريبية لبعض القطاعات دون غيرها يؤدي ذلك الى قيام الشركات بتوجيه استثماراتها صوب الانشطة التي تمنح الاعفاء او الحافز الاكبر بدافع خفض العبء الضريبي عوضا عن تعزيز العائد الاقتصادي الحقيقي, مما يسفر عنه مفهوم تكلفة الفرصة البديلة اي ان كل رأس مال موجه صوب القطاعات المدعومة ضريبيا يمثل فرصة ضائعة للاستثمار في قطاعات اخرى قد تحقق اعلى عائدا اقتصاديا إلا انها تفتقر لتلك الحوافز وبالتالي وقوع الاقتصاد في فخ سوء تخصيص الموارد, (Hines & Park,2019; 134).

ب. غلبة الاستثمارات الهامشية: ان منح الحوافز والاعفاءات الضريبية بشكل غير مدروس يؤدي الى جذب الاستثمارات الهامشية التي تتصف بكونها ضعيفة الانتاجية, الامر الذي يسهم في انخفاض او تدني جودة الاستثمار في ظل الظروف الطبيعية للسوق, اي ان هذه الاستثمارات لا تكون مربحة إلا بوجود الدعم الحكومي مما يفقدها مقومات النجاح الذاتي, ما يشير الى ان هذه الزيادة في حجم الاستثمارات الخاصة الناتجة عن الحوافز هي زيادة في الكم على حساب النوع (Eichfelder et al,٢٠٢٣:١٣).

ج.تآكل القاعدة الضريبية: ان الانخفاض الذي يحصل في الايرادات الضريبية بفعل تقديم الحافز والاعفاء الضريبي السخي يخلق عجزا في قدرة الدولة على القيام بالأنفاق العام وتطوير الاستثمارات العامة كالبنى التحتية المتقدمة والخدمات اللوجستية التي تعتبر داعمة للاستثمار الخاص, مما يجعل الحوافز اداة طرد للمستثمر الخاص الذي يعتمد على جودة المرافق العامة (البيئة التشغيلية), (IMF,2015;11). ومن الجدير بالذكر ما حصل في جنوب افريقيا التي تقدم الاعفاءات الواسعة بعشوائية ومن دون التبصر في توقع العواقب الوخيمة في تحقيق خسائر مالية كبيرة من GDP (الناتج المحلي الاجمالي), حيث بلغت الايرادات المفقودة خلال الفترة(٢٠٠٦\٢٠٠٥ حتى ٢٠١٩\٢٠١٨), ما يقل قليلا عن ٥.٧ مليار راند نتيجة الافراط في منح الاعفاءات الضريبية مما اسهم في استنزاف الموازنة من دون انجاز اي منفعة اقتصادية, (National Treasury of South Africa,2021:15).

د. خلق بيئة منافسة غير متكافئة: عند تقديم الحوافز والاعفاءات بقصد التمييز بين الاستثمارات وفق معايير محددة ولاستثمارات مستهدفة يؤدي ذلك الى تحقيق الميزة النسبية للشركات المستفيدة من هذا الاعفاء على حساب الشركات الاخرى, ولاسيما الصغيرة التي لا تستوفي شروط الحافز وبالتالي يسهم هذا التفاوت الغير عادل في تشوية القرارات الاقتصادية, (Celani et al., 2022; 10).

ثانيا: مرونة الاستثمار الخاص تجاه التغيرات الضريبية

١: مفهوم مرونة الاستثمار الخاص

وتتمثل مرونة الاستثمار بمدى استجابة الانفاق الاستثماري للتغيرات التي تطرأ على متغير اقتصادي معين كمثل سعر الفائدة او الدخل القومي, ويصاغ في صورة معامل سلوكي يحدد النسبة المئوية لتأثر الاستثمار كنتيجة لتغير سعر الفائدة مثلا, (الجزائرلي وقبلان, ٢٠٢١:٩٣) ويوجد مستويين من مرونة الاستثمار وهما, (Best et al., 2024;4):

أ. المرونة على الهامش الموسع: وتتجسد في قرار المستثمر بالدخول او الخروج من العملية الاستثمارية, اي درجة استجابة الشركات لقرار الدخول في مشروع استثماري جديد او إلغاؤه كنتيجة للتغير في سعر الفائدة.

ب. المرونة على الهامش المكثف: وتكون هذه المرونة عادة اعلى وترتبط بحجم او كمية الاستثمار للشركات التي قررت فعليا الاستثمار, اي درجة استجابة الشركات في تقليص او زيادة حجم الانفاق على مشروعاتها القائمة تبعا لتغير تكلفة التمويل.

٢: العوامل المحددة لدرجة مرونة الاستثمار الخاص

يوجد جملة من العوامل التي تحدد درجة المرونة للاستثمار ومنها الآتي:

أ. عامل الزمن: يعد من اهم العوامل المحددة لدرجة المرونة اذ تزداد مرونة الاستثمار في الاجل الطويل وذلك لان المستثمر يمتلك حرية اكبر من حيث تغير حجم الانتاج او نقل النشاط الاقتصادي بينما في الاجل القصيرتكون المرونة منخفضة نظرا لتقيد الشركات بعقود توريد والتزامات نافذة, (McConnell et al.,2009;131).

ب. طبيعة الاصول وكثافة راس المال: تتحدد درجة المرونة للاستثمار على هيكل الانتاج وطبيعة الاصول حيث ان الاستثمارات التي تتميز بكثافة راس المال كمثل الاصول الثابتة الضخمة(صناعة السيارات) تكون مرونتها منخفضة نظرا لعدم قدرتها على تحويل هذه الموارد تبعا للتغيرات الاقتصادية, بينما تمتاز الاستثمارات التي تمتلك الاصول الخفيفة كمثل البرمجيات درجة مرونة عالية وذلك بالاستناد الى قدرتها على تعديل حجم الموارد وباقل تكلفة, (Samuelson & Nordhaus, 2009;74).

ج. التوقعات والكفاءة الحدية لراس المال: تعد المقياس الفعلي لقياس مرونة الاستثمار الخاص نظرا لتعبيرها عن العلاقة بين العائد المتوقع من الوحدة الاضافية لراس المال وتكلفة تشغيلها, وان المنشآت الخاصة تستمر في استثماراتها الى ان تصبح منافعها الحدية متساوية مع تكاليفها الحدية وبالتالي فأن توقعات الارباح تؤدي دورا محوريا في تحديد درجة المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة, اي كلما كان العائد المتوقع (الكفاءة الحدية) مرتفع كلما زادت مرونة الاستثمار والعكس في حالة عدم اليقين الاقتصادي او ارتفاع درجة المخاطرة, (Wroblewski, 2025;8).

د. الاستقرار القانوني والبيئة الضريبية: يسهم استقرار القوانين الضريبية ووضوحها بخفض المخاطر المحتملة للمستثمرين لان قراراتهم الاستثمارية تعتمد على عوامل اقتصادية اساسية مثل الفائدة, بينما تؤدي التقلبات المفاجئة للضريبة الى زيادة حساسية (مرونة)الاستثمار ازاء هذه التغيرات مما يدفع الشركات الى تغير حجم مواردها الرأسمالية كنتيجة لفرض ضرائب مستجدة, ولقد شدد ميلتون فريدمان على الدور الاساسي للدولة في توفير بيئة تشريعية مستقرا وذلك لان استقرارها يعد ركيزة اساسية لاستقرار تدفق الاستثمار وبالتالي فأن غياب الاستقرار التشريعي يفقد بوصلة الامان للمستثمر (Greenlaw & Shapiro, 2022; 404).

٣: انعكاس التغيرات الضريبية على مرونة القرار الاستثماري

تتبلور استجابة الاستثمار الخاص تجاه التغيرات الاقتصادية في كون ان المحدد النهائي لتحديد صافي الربح المتوقع هي السياسة الضريبية, نظرا لان المستثمر لا يتخذ قرار الاستثمار بالاستناد على تقلبات اسعار الفائدة فقط وانما يتأثر في العبء المالي المفروض عليه وذلك لان زيادة الضرائب على الارباح التي تحققها الشركات تحد من مرونة الاستثمار, اضافة الى الاجراءات الضريبية المعقدة التي تؤدي الى رفع تكاليف الامتثال وبالتالي يكون الاستثمار الخاص اقل مرونة وادنى قدرة على

التوسع العابر للحدود مما يترتب عليه توجيه الشركات لمواردها صوب الادارة الضريبية بدلا من الانشطة الانتاجية (European Commission,2024:15),

الى جانب آخر ان تقديم الامتيازات الضريبية يسهم في تعزيز مرونة الاستثمارات ولاسيما في الاجل القصير, حيث تسعى الشركات لتنفيذ مشاريعها للاستفادة من الامتياز الضريبي المؤقت مما يؤكد ان المحرك الاسرع لقرارات الانفاق الرأسمالي هو الحافز الضريبي, (IMF, 2024: 30).

المبحث الثاني التجربة المغربية في إطار تطبيق سياسة التمايز الضريبي واثرها على الاستثمار الخاص.

المطلب الاول: التطور التشريعي والاصلاحات القانونية المرتبطة بالسياسة الاستثمارية.

شهد الاطار القانوني للاستثمار في المغرب تطوراً تدريجيا عبر ثلاث مراحل رئيسية وهي كالاتي، (المملكة المغربية،١٩٩٥:٢):

١.المرحلة الاولى: المتمثلة بقانون–إطار رقم ١٨.٩٥ بمثابة ميثاق الاستثمار في ٣ اكتوبر لسنة ١٩٩٥، والذي يشير في المادة ١ الى تهدف الدولة خلال السنوات العشر المقبلة الى تنمية وإنعاش الاستثمارات وذلك عبر تحسين مناخ وظروف الاستثمار، اما في المادة ٢ تهدف التدابير المنصوص عليها في الميثاق الى التحفيز على الاستثمار الخاص عن طريق:

أ. سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.

ب. تخفيض نسب الضريبة المفروض على الدخول والارباح.

ج. إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة.

ح. تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار.

د. تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني المحلي.

٢.**المرحلة الثانية:** والتي تعرف بالجهوية المتقدمة والتي مثلت تحولا مؤسساتيا عبر نقل جزء من الاختصاصات المالية والاقتصادية الى الجهات، بهدف تمكينها من تأدية دور اكبر في التنمية المحلية وان تكيف السياسات مع خصوصية كل جهة، اذ تبنى المغرب ابتداءً من ٢٠ فبراير ٢٠١٥ تقسيما ترابيا جديدا حيث اصبح تراب المملكة ينقسم الى اثنتي عشرة (١٢) جهة بعد ان كانت ١٦ جهة (المندوبية السامية للتخطيط،٢٠٢٤:١٣), واستندت هذه المرحلة على القانون التنظيمي رقم ١١١.١٤ والصادر في (٧ يوليو٢٠١٥) والذي يحدد شروط تدبير الجهة لشؤونها بكيفية ديمقراطية والنظام المالي للجهة ومصدر مواردها المالية وطبيعة الموارد وكيفيات تسيير كل من صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، اضافة الى كيفية تشجيع تنمية التعاون بين الجهات وشروط وكيفيات تأسيس الجهات لمجموعات ترابية (الامانة العامة للحكومة،٢٠١٥:٦٥٨٥).

٣. **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التمايز الترابي وتصنيف جهات المملكة، حيث اتخذت المغرب خطوات جريئة لتحديث المشهد الاستثماري وبالشكل الذي يتماشى مع مبادئ (نموذج التنمية الجديد) لتحقيق رؤيتها المتمثلة في رفع الاستثمار الخاص الى ثلثي اجمالي الاستثمارات اي بنسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥، وتمثلت هذه المرحلة بقانون إطار رقم ٢٢-٠٣ بمثابة ميثاق الاستثمار والذي صدر في (١٤ اكتوبر ٢٠٢٢) وهدفة ان يعطي هذا الميثاق دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية (المركز الجهوي للاستثمار لجهة الدار البيضاء- سطات، د.ت)، ويستند القانون على ثلاث محاور وهي كالآتي:

المحور الاول: إحداث آليات وأنظمة دعم الاستثمار

والذي ينضوي على اربعة انظمة لدعم الاستثمار موجهة لكل المستثمرين وتشمل كل فئات الاستثمار وذلك من خلال: نظام دعم اساسي يروم الى دعم المشاريع الاستثمارية التي تستجيب لمعايير محددة، وتقليص الفوارق بين اقاليم وعمالات المملكة في مجال جذب الاستثمار وتنمية الاستثمار في قطاعات الانشطة ذات الأولوية وكما هو موضح في الشكل (٣)، اضافة الى ثلاث انظمة دعم خاصة والتي تروم الى دعم المشاريع الاستثمارية الخاصة ذات الطابع الاستراتيجي، والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة اضافة الى تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي،(وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، د.ت).

الشكل (٣) نظام الدعم الاساسي

منح قد تصل الى ٣٠٪ من مجموع مبلغ الاستثمار.



المصدر: وزارة الاستثمار والتقائية وتقيم السياسات العمومية.

يشير الشكل (٣) الى عدة مفاهيم ولابد من توضيحها كما في الآتي:

أ: تشتمل على منح قطاعية وهي المنح التي تقدم للمشاريع التي تنتمي الى قطاعات اقتصادية ذات اولوية للدولة كمثل (الطاقات المتجددة، التكنولوجيا، الصناعة، الصناعات الغذائية، السياحة)، المنح المشتركة وتقدم للمستثمر الذي يستوي الشروط جميعها اي يحصل على خمس منح او حوافز مالية، اما المنح الترابية والتي تنص هذه المنح على تحديد قيمة الدعم الضريبي بناءً على معامل الجاذبية (الجهة)، اي كلما كانت الجهة اقل نموا يحصل المستثمر على امتيازات اكبر وذلك تعويضا عن ضعف البنية التحتية فيها حيث قسمت العمالات والاقاليم المستفيدة من المنح الترابية الى قسمين (أ) و(ب) وكما يتضح في الشكل (٤)، (الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات،٢٠٢٢:١٣).

المحور الثاني: تحسين مناخ الأعمال

وضعت الحكومة بالتشاور مع الفاعلين من القطاعين العام والخاص خارطة استراتيجية جديدة في افق سنة ٢٠٢٦، تستجيب لأولويات المملكة فيما يتعلق بتحسين مناخ الاعمال، وتهدف هذه التوجيهات الى تحرير الطاقات والاستفادة القصوى من الامكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، ومن ثم تتمثل هذه الاهداف في تعبئة٥٥٠مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق ٥٠٠ الف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٢٢-٢٠٢٦، الى جانب جذب جزء من الاستثمارات العمومية نحو الاستثمارات الخاصة عبر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص،(وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، د.ت).

المحور الثالث :حكامة موحدة وترابية للاستثمار.

المطلب الثاني: تحليل واقع تمركز الاستثمار الخاص في الجهات المغربية.

جدول (١) التوزيع الجغرافي للمقاولات الجديدة المسجلة (الاشخاص الاعتباريين) حسب الجهات المغربية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٦).

الجهات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
طنجة-تطوان-الحسيمة	٢٠٢٨	٢٣٩٧	٢٧٦٦	٣١٣٥	٣٥٠٤	٣٥٨٩	٣٨٤٣	٣٦٧٦	٤١٩٥
الشرق	١٢٢٨	١٢٥١	١٢٧٤	١٢٩٧	١٣٢٠	١٣٧٣	١٤٤٠	١٣٥٦	١٤١٠
فاس-مكناس	١٤٨٣	١٧٩٥	٢١٠٧	٢٤١٩	٢٧٣١	٢٦١٠	٢٦٧٠	٢٧٥٥	٢٧٧٥
الرباط-سلا-قنيطرة	٣٠٧٠	٣٥٢٨	٣٩٨٦	٤٤٤٤	٤٩٠٢	٥٢٩٠	٥٤٥٤	٥٨٣٤	٥٩٠٥
بني ملال-خنيفرة	٧٣٧	٨٠٢	٨٦٣	٩٢٦	٩٨٩	٩٥٠	٨١٣	٨٨٧	٩٤٠
الدار البيضاء-سطات	٨٠٣٥	٩١٩٠	١٠٧٤٥	١٢٠٠٦	١٢٦٥٥	١٢٨٠٦	١٣٤٧٧	١٣٦٨٤	١٤٥٨٢
مراكش-اسفي	١٧١٩	٢١٤٤	٢٥٦٩	٢٩٩٥	٣٤٢٠	٣٤٦٣	٣٦٥٨	٣٨٢٤	٣٩٦١
درعة-تافيلالت	٢٦٦	٤١٨	٥٧٠	٧٢٢	٨٧٤	٧٥٤	٧٦٧	٦٣٠	٦٤٨
سوس-ماسة	١٢٤١	١٤١٣	١٥٨٧	١٧٢٨	١٨٥٦	١٩٣٦	٢١٠٦	٢٢٠٠	٢٣٤٢
كلميم-واد نون	١١٢	١٣٤	١٥٦	١٧٨	٢٥١	٢٥٠	٢٣٠	٢٥٩	٢٦٥
العيون-الساقية الحمراء	٥٢٠	٥٧٢	٦٢٠	٦٧٦	٨٢٤	٧٧٢	٧٥٤	٩٧٩	٩٨٥

الداخلة- وادي الذهب	٢٤٥	٢٧٦	٢٩٥	٣٢١	٣٥٣	٣٢٣	٤٩٤	٥٦٠	٥٨٢
المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) عدة تقارير.									

يتضح من الجدول اعلاه وجود تمركزا حادا للاستثمار الخاص بين الجهات المغربية, اذا تعكس المعطيات تفاوتا كبيرا بين مختلف الجهات, حيث تصدرت جهة الدار البيضاء- سطات الصدارة بفارق شاسع, اذا بلغ عدد المقاولات الجديدة فيها (٨٠٣٥) مقاولة في ٢٠٠٨ ثم ارتفعت لتصل الى (١٢٦٥٥) مقاولة في عام٢٠١٢ ثم الى (١٤٥٨٢) مقاولة في عام٢٠١٦ حيث استحوذت بمفردها على حصة كبيرة من الاستثمارات مقارنة مع الجهات الاخرى.اما بعد ان فك التمركز الاستثماري بفعل الجهوية المتقدمة وميثاق الاستثمار الجديد فنلاحظ الآتي كما في الجدول رقم (٢)

جدول (٢) التوزيع الجغرافي للمقاولات الجديدة المسجلة (الاشخاص الاعتباريين) حسب الجهات المغربية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٥).

الجهات	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
طنجة- تطوان- الحسيمة	٤٣٥٧	٥٤٣٢	٥٧٤٨	٦٢٤٥	٨٠٤٣	٨١٨٤	٧٠٠٩	٧٩٦٦	٨٦٠٨
الشرق	١٢١٢	١٧٦٦	١٨٥٩	٢٢٨٧	٢٩٥٣	٢٢٩٠	٢٢١٠	٢٣١١	٢٠٥٥
فاس- مكناس	٢٨٥٠	٣٣٨١	٣٦١٠	٤٠٠٣	٤٩٥٨	٣٤٨٣	٣٨٠٥	٣٩٨٣	٤٧٥٨
الرباط- سلا- قنيطرة	٦٠٥١	٦٦٣٨	٧٢٨٤	٧٧٠١	١٠٥٥٥	٨٩٩٣	٧٥١٧	٨٣٥١	١٠٩٦٣
بني ملال- خنيفرة	٨٩٧	١٠٨٨	١٢٨٠	١٥٢٩	١٩٥١	١٥١٠	١٤٧٢	١٤٦٩	١٥٣٦
الدار البيضاء- سطات	١٤٥٢٤	١٦٥٦٨	١٧٩٩٤	١٩٣٣٨	٢٤٦١٣	٢٣٤٥١	٢٢٠٤٦	٢٦٣٩٠	٣٠٥٠٨
مراكش- اسفي	٤١٢٩	٤٦٥٥	٥٠٨٤	٥٥٨٤	٧٤٨٠	٧١٢٣	٦٨١٦	٨٣٩٦	٩٩١٨
درعة- تافيلالت	٨٣٠	٨٨٢	١٠٢٣	١٠٠٠	٢٤٤٥	١٦٣١	١٥٩٩	١١١١	١٣٨٤
سوس- ماسة	٢٤٨٨	٢٧٠٠	٢٩٣٧	٣٦٤٦	٤٤٧١	٣٩٥٠	٣٤٥٢	٣٩٨٣	٤٨٢٦
كلميم-واد نون	٤٤٤	٣٦١	٤٩٦	٤٥٥	٤٧٥	٢٨٣	٢٥٦	٢٦٣	٣٢٦
العيون- الساقية الحمراء	١٥٠٠	١٧١٧	١٩٤٩	٢١١٢	٢٦١٣	١٩٩٤	١٩٢٨	١٩٠٩	٢٠٥٥

الداخلة– وادي الذهب	٧٦٥	٨٤٥	١٠٠١	٨٩٢	١٦٧٠	١٢٩٢	١٢٢٤	١١٣٤	١٢٢٦
المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC) عدة تقارير.									

نلاحظ من الجدول اعلاه, بروز الاثر الايجابي لسياسة التمايز الضريبي ولاسيما مخرجات الجهوية المتقدمة وميثاق الاستثمار الجديد في الحد او التقليل من تمركز الاستثمار الخاص وتعزيز التوازن المكاني بين الجهات المغربية, اذ عند تتبع الارقام يتضح نجاح الآلية الضريبية في الحد من التمركز المطلق لجهة الدار البيضاء–سطات حيث نلاحظ ان حصتها من المقاولات الاستثمارية الجديدة بدأت تصعد ببطء ملحوظ اي نموها منخفض الوتيرة بالمقارنة مع السنوات السابقة, حيث تحركت استثماراتها من (١٤٥٢٤) مقاولة في ٢٠١٧ لتصل الى (٣٠٥٠٨) مقاولة في ٢٠٢٥.

الخاتمة

وفي ختام البحث, تم التوصل الى عدة استنتاجات وتوصيات:

اولا: الاستنتاجات

١.اثبت البحث ان التمايز الضريبي يعد اداة فاعلة ومؤثرة في توجيه قرارات المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال صوب الجهات الاقل جذبا للاستثمار الخاص.

٢.نجحت التجربة المغربية جزئيا في كسر حدة التمركز الاستثماري في الاقطاب الكبرى كمثل الدار البيضاء وتوجيه رؤوس الاموال صوب الجهات الاقل نموا.

٣.ان فرض الضرائب ومنح الاعفاءات وفق الموقع الجغرافي الجهوي يسهم بشكل كبير في ردم الفوارق التنموية بين الجهات.

ثانيا: التوصيات

١.ضرورة قيام المشرع المالي بالانتقال من النظم الضريبية الموحدة لكل الجهات الى نظم تفاضلية تمايزية, تمنح الحوافز والاعفاءات الضريبية للجهات الاقل نموا.

٢.تحديث القوانين الاستثمارية, اي الاستفادة من تجربة ميثاق الاستثمار المغربي, لتكون القوانين اكثر مرونة ووضوحا للمستثمر المحلي والاجنبي فيما يتعلق بالمزايا الجغرافية.

٣.القيام بإنشاء آليات رقابية لتقييم اثر الحوافز والاعفاءات الممنوحة بشكل دوري, لضمان عدم تحول التمايز الضريبي الى نافذه للتهرب وللتأكد من تحقيق الاهداف التنموية التي ترنو سياسة التمايز الضريبي الى تحقيقها.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر والمراجع العربية

١. إبراهيم، عبد العزيز النجار. (٢٠١٩). الائتمان الضريبي وآثاره الاقتصادية والمالية: دراسة مقارنة. مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١(٨٨).

٢. آل شبيب، دريد كامل. (٢٠٠٦). الاستثمار والتحليل الاستثماري الطبعة العربية ، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

٣. الأمانة العامة للحكومة. (٢٠١٥). القانون التنظيمي رقم ١١١.١٤ المتعلق بالجهات. الجريدة الرسمية، العدد ٦٣٨٠.

٤. باقر، طه. (٢٠١٢). مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين – الجزء الأول (ط. ٢). دار الوراق للنشر.

٥. بضياف، عبد المالك. (٢٠١٩). اقتصاد الاستثمار والتنافسية. مطبوعة بيداغوجية معتمدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.

٦. الجزائرلي، معاذ الشرفاوي؛ وقبلان، حسين. (٢٠٢١). الاقتصاد الكلي. منشورات الجامعة الافتراضية السورية. https://pedia.svuonline.org

٧. الحسناوي، كريم مهدي. (١٩٩٥). مبادئ علم الاقتصاد ، مطبعة اوفسيت، بغداد.

٨. سيغل، جيرمي. (٢٠٢٠). الأسهم في المدى الطويل: المرشد القاطع للأسواق المالية والعوائد وإستراتيجيات الاستثمار في المدى الطويل (هند آل الشيخ، مترجم؛ أحمد ملاوي، مراجع). مركز البحوث والدراسات.

٩. شروق، عماد الدين محمد، و أحمد، صلاح علي. (٢٠١٧). أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية. دار المنظومة، مجلة جامعة عين شمس، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢١، العدد ٣، الصفحات ٥٧٥–٥١٨.

١٠. صالح، المليجي عبدالرؤوف. (٢٠٢٢). إدارة الاستثمار الأجنبي (ط. ١). عمان: دار تزويد ناشرون وموزعون.

١١. طوقان، عامر. (٢٠١٨). الاستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى. دار البيروني للنشر والتوزيع.

١٢. عذافه، حيدر حسين. (٢٠١٨). فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

١٣. عمارة، رانيا محمود. (٢٠٢٦). المالية العامة "الإيرادات العامة". كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

١٤. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (٢٠١٢) Le système fiscal marocain : développement économique et cohésion sociale [النظام الضريبي المغربي: التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي] (Auto-saisine n° 9/2012).

١٥. المركز الجهوي للاستثمار لجهة الدار البيضاء–سطات. (د.ت). Mise en œuvre du nouveau cadre incitatif. https://casainvest.ma

١٦. مشكور، سعود جايد، والحلو، عقيل حميد جابر. (٢٠١٦). مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق (الطبعة الأولى). جامعة المثنى.

١٧. المغربي، محمد الفاتح. (٢٠١٨). التمويل والاستثمار في الإسلام. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

١٨. المملكة المغربية. (١٩٩٥). قانون إطار رقم ١٨.٩٥ بمثابة ميثاق للاستثمارات. الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد ٤٣١٧.

١٩. المندوبية السامية للتخطيط. (٢٠٢٤). النشرة الإحصائية السنوية للمغرب ٢٠٢٤. الرباط: المندوبية السامية للتخطيط. https://www.hcp.ma/

٢٠. وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية. (د.ت). الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. https://www.micepp.gov.ma

٢١. الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (AMDIE). (2023). ميثاق الاستثمار: إطار شفاف وواضح لتحفيز فعل الاستثمار. المملكة المغربية.

ثانيا: المصادر والمراجع الانكليزية

1.Agrawal, D. R. (2012). Games within borders: Are geographically differentiated taxes optimal?. International Tax and Public Finance, 19(4), 574–597. https://scholars.uky.edu/es/publications/games-within-borders-are-geographically-differentiated-taxes-opti

2.Farole, T., & Akinci, G. (Eds.). (2011). Special economic zones: Progress, emerging challenges, and future directions. World Bank Publications. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2341

3.Albouy, D. (2009). The Unequal Geographic Burden of Federal Taxation. Journal of Political Economy, 117(4), 635–667.

4.Gomes, R., Lozachmeur, J.-M., & Pavan, A. (2018). Differential Taxation and Occupational Choice. The Review of Economic Studies, 85(1), 511–557.

5.Forstater, M. (2017, October 16). The Good, the Bad, and the Ugly: How Do Tax Incentives Impact Investment?. Center for Global Development. Retrieved from https://www.bloggingtips.com/blogging/blogging-basics/blog-post

6.Rotunno, L., & Ruta, M. (2024). Trade spillovers of domestic subsidies (Working Paper No. WP/24/41). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2024/03/01/trade-spillovers-of-domestic-subsidies-545453

7.Wright, A., Smith, K. E., & Hellowell, M. (2017). Policy lessons from health taxes: a systematic review of empirical studies. BMC Public Health, 17(1), Article 583. https://doi.org/10.1186/s12889-017-4497-z

8.Adam, S., Delestre, I., Levell, P., & Miller, H. (2022). Tax policies to reduce carbon emissions. Fiscal Studies, 43(3), 235-263. https://doi.org/10.1111/1475-5890.12308

9.Celani, A., Dressler, L., & Hanappi, T. (2022). Assessing tax relief from targeted investment tax incentives through corporate effective tax rates: Methodology and initial findings for seven Sub-Saharan African countries. OECD Taxation Working Papers, No. 58, OECD Publishing, Paris. Direct PDF Link:

https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2022/09/assessing-tax-relief-from-targeted-investment-tax-incentives-through-corporate-effective-tax-rates_5188ff35/3eaddf88-en.pdf
10. OECD (2024), The Role of Incentives in Investment Promotion, OECD Publishing, Paris. Available at: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/12/the-role-of-incentives-in-investment-promotion_f27f6ff4/e3338264-en.pdf
11. Ababio, J. O. M., Aboagye, A. Q. Q., Barnor, C., & Agyei, S. K. (2022). Foreign and domestic private investment in developing and emerging economies: A review of literature. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2132646. https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2132646
12. International Monetary Fund (IMF). (2018). Private Investment to Rejuvenate Growth. In Regional Economic Outlook, April 2018, Sub-Saharan Africa: Domestic Revenue Mobilization and Private Investment (pp. 59-86). Washington, DC: International Monetary Fund. Retrieved from https://www.elibrary.imf.org/view/books/086/24911-9781484339862-en/ch003.xml
13. Girardi, D. (2021). The Neoclassical Theory of Aggregate Investment and its Criticisms. Working Paper No. 2021-11, University of Massachusetts Amherst, Department of Economics. Retrieved from: https://econpapers.repec.org/RePEc:ums:papers:2021-11
14. Shpinev, I. S. (2021). Classification of investments: Real and financial. Economic Problems and Legal Practice, 17(6), 69-74. https://doi.org/10.33693/2541-8025-2021-17-6-69-74
15. Abboud, A. H. (2024). Tax exemptions and their role in improving sustainable environmental performance in companies – An applied study in the General Tax Authority. World Economics & Finance Bulletin (WEFB), 35(June), 226–240.
16. Available online at: https://media.neliti.com/media/publications/601767-tax-exemptions-and-their-role-in-improvi-459657e8.pdf
17. Pecho, M., Markov, S., Wood, P., Auclair, R., & Velayos, F. (2024). Managing Tax Incentives in Developing Countries (Technical Notes and Manuals No. TNM/2024/07). International Monetary Fund. Retrieved from https://www.imf.org/-/media/files/publications/tnm/2024/english/tnmea2024007.pdf
18. Peng, Q., Ismail, Z., & Ahamad Rapani, N. H. (2024). The effect of tax incentives on innovation and enterprise performance: A literature review. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 14(3), 183–195. https://doi.org/10.6007/IJARAFMS/v14-i3/22146
19. Hines, J. R., Jr., & Park, S. Y. (2019). Investment effects of distorting subsidies. Journal of Public Economics, 169, 133–146. https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2018.11.002
20. Eichfelder, S., Jacob, M., & Schneider, K. (2023). Do tax incentives affect investment quality? Journal of Corporate Finance, 80, 102403. https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2023.102403
21. International Monetary Fund (IMF). (2015). Tax Incentives. Background paper prepared for the Conference on "Taxation and Investment", April 20, 2015. Retrieved from: https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/taxation/pdf/042015.pdf
22. National Treasury of South Africa. (2021). Discussion Document: Reviewing the design, implementation and impact of South Africa's Research and Development Tax Incentive. Pretoria: National Treasury. تم الاسترجاع من
https://www.treasury.gov.za/comm_media/press/2021/TaxPolicyDiscussion/2021121501%20Discussion%20Document%20-%20Research%20and%20Development%20Tax%20Incentive.pdf
23. Celani, A., Dressler, L., & Hanappi, T. (2022). Assessing tax relief from targeted investment tax incentives through corporate effective tax rates: Methodology and initial findings for seven Sub-Saharan African countries. OECD Taxation Working Papers, No. 58, OECD Publishing, Paris. Direct PDF Link: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2022/09/assessing-tax-relief-from-targeted-investment-tax-incentives-through-corporate-effective-tax-rates_5188ff35/3eaddf88-en.pdf
24. Best, L., Born, B., & Menkhoff, M. (2024). The impact of interest: Firms' investment sensitivity to interest rates. Toulouse School of Economics (TSE). https://www.tse-fr.eu/sites/default/files/TSE/documents/sem2024/bdf/2024_12_19_born.pdf
25. McConnell, C. R., Brue, S. L., & Flynn, S. M. (2009). Economics: Principles, problems, and policies (18th ed.). McGraw-Hill/Irwin.
26. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2009). Economics (19th ed.). McGraw-Hill Education.
27. Wroblewski, C. (2025). The interest rate elasticity of investment: Micro estimates and macro implications. [Working Paper]. https://ckwroblewski.github.io/research/investment.pdf
28. Greenlaw, S. A., & Shapiro, D. (2022). Principles of macroeconomics 3e. OpenStax, Rice University. https://openstax.org/details/books/principles-macroeconomics-3e

29. European Commission. (2024). Annual Report on Taxation 2024: Review of taxation policies in EU Member States (SWD(2024) 172 final). European Parliament Documents. https://www.europarl.europa.eu/RegData/docs_autres_institutions/commission_europeenne/swd/2024/0172/COM_SWD(2024)0172_EN.pdf

30. Rotunno, L., & Ruta, M. (2024). Trade spillovers of domestic subsidies (Working Paper No. WP/24/41). International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/publications/wp/issues/2024/03/01/trade-spillovers-of-domestic-subsidies-545453